مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية
وتحقيق التراث والترجمة

سلسلة العقيدة الألبانية(٢٢)

رسالة في النزول الإلهي

للإمام
محمد ناصر الدين الألباني
المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)

إعداد
د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان

رسالة في النزول الالهي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذا رسالة في النزول الإلهي ، جمعتُ فيها شتات كلام العلامة محمد ناصر الدين الألباني الخاص بهذا الموضوع من جميع ما وقفتُ عليه من تراثه المطبوع والمسموع، مع ترتيب مسائله وتبويبها ليسهل على القارئ الكريم تناولها والوصول لما يريده منها.

وقد ضَمَمْتُ هذه الرسالة إلى عملي الموسوعي الذي منَّ الله به عليَّ موسوعة العلامة الألباني قسم العقيدة، لكن رأيتُ نشرها مفردة ليسهل تناوله للباحثين وطلاب العلم المعتنين بهذا الموضوع الخطير على وجه الخصوص، والله من وراء القصد.

وكتب

د.شادي بن محمد بن سالم آل نعمان

في صنعاء اليمن

حرسها الله من كل سوء ومكروه

[١] باب إثبات صفة النزول

[قال رسول الله ﷺ]:

«ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو،ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟».

وقع (الحديث) في " الترغيب " ...بلفظ: " ليدنو يتجلى " بهذه الزيادة: " يتجلى " ...وهي زيادة منكرة لا أصل لها أيضا في شيء من طرق الحديث ورواياته ...و هذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مُغَيَّر لمعنى الحديث، لأنه تفسير للدنو بالتجلي، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلف وعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات، خلافا لطريقة السلف رضي الله عنهم، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا[1] بأن المعنى نزول رحمته .وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾(الشورى: ١١)، فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله لا يشبه نزول المخلوقين، وكذلك دنوه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عز وجل، فهذا هو مذهب السلف في النزول

---

(١) وهي أحاديث كثيرة متواترة، خرجت طائفة كبيرة منها في " الإرواء " (٤٤٩)، وفي " تخريج السنة " لابن أبي عاصم (٤٩٢ - ٥١٣) .اهـ .[منه].

والدنو، فكن على علم بذلك حتى لا تنحرف مع المنحرفين عن مذهبهم، وتجد تفصيل هذا الإجمال وتحقيق القول فيه في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وبخاصة منها " مجموعة الفتاوى "، فراجع مثلاً (ج ٥ / ٤٦٤ - ٤٧٨) .وقد أورد الحديث على الصواب فيها (ص ٣٧٣) واستدل به على نزوله تعالى بذاته عشية عرفة، وبحديث جابر المشار إليه آنفاً .

"الصحيحة"(٦/١/١٠٦، ١٠٨-١٠٩).

[٢] باب أحاديث النزول متواترة

[قال الإمام]:

أحاديث النزول ...كثيرة جدًّا، بل وهي متواترة، كما قطع بذلك الحافظ الذهبي في " العلو" (ص ٥٣، ٥٩)، وذكر أنه ألَّف في ذلك جزءًا.

"الضعيفة"(٢/٢٥٨).

[٣] باب حديث النزول متواتر

[قال الإمام عن حديث النزول المشهور: " ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر "]:

هو حديث صحيح متواتر جاء عن جمع من الصحابة خرَّجت قسمًا طيبًا منها في " الإرواء " (٤٥٠) و" صحيح أبي داود " (١١١٨)..

"تمام المنة"(ص١٨٢-١٨٣).

[٤] باب إثبات النزول الإلهي والرد على شبهات حول حديث النزول

[روي عن النبي ﷺ أنه قال]:

«إن لله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع يستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له، هل من سائل يعطى» .

(منكر بهذا السياق).

[قال الإمام]:

أخرجه النسائي في "اليوم والليلة" (رقم٤٨٢) من طريق عمر بن حفص بن غياث: أخبرنا أبي: أخبرنا الأعمش: أخبرنا أبو إسحاق: أخبرنا أبو مسلم الأغر قال: سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان: قال: ...فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ظاهرة الصحة؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكن في عمر بن حفص بن غياث شيء من الضعف؛ كما ينبئك به الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقال في عمر: "ثقة؛ ربما وهم" .وقال في حفص: "ثقة فقيه؛ تغير حفظه قليلاً في الآخر" .

وساق له في "التهذيب" عدة أحاديث خطأه فيها، أحدها من روايته عن الأعمش .

وأنا أقطع بأن هذا الحديث مما أخطأ في لفظه؛ لمخالفة الثقات إياه فيه؛ فقد رواه جماعة، عن أبي مسلم الأغر بإسناده بلفظ:

"إن الله عز وجل يمهل، حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول؛ نزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر" .

فليس فيه: "أن الله يأمر منادياً ينادي يقول"، بل فيه أن الله هو القائل: "هل من.."، وفيه نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا، وهذا ما لم يذكره حفص بن غياث، فدل على أنه لم يحفظه، فالظاهر أنه لم يحدث به من كتابه، وإنما من حفظه فوهم .

وها أنا أذكر من وقفت عليه من الثقات الذين خالفوه؛ فرووه بذكر نزول الرب إلى السماء، وأنه هو سبحانه القائل، كما ذكرنا:

١ - شعبة بن الحجاج .فقال الطيالسي في "مسنده" (٢٢٣٢ و٢٣٨٥): حدثنا شعبة قال: أخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت الأغر به .

ومن طريق الطيالسي: أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" (٢/ ٢٨٨)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٤٥٠) .وأخرجه مسلم (٢/ ١٧٦)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٨٣)، وأحمد (٣/ ٣٤) من طريق أخرى، عن شعبة به .

٢ - منصور - وهو ابن المعتمر الكوفي -، عن أبي إسحاق به .

أخرجه مسلم، وأبو عوانة، وابن خزيمة (٨٤) .

٣ - فضيل - وهو ابن غزوان الكوفي -، عنه .

أخرجه أبو عوانة .

٤ - أبو عوانة - وهو الوضاح بن عبد الله اليشكري -، عنه به .

أخرجه أحمد (٢/ ٣٨٣ و٣/ ٤٣) .

٥ - معمر - وهو ابن راشد البصري -، عنه .

أخرجه أحمد أيضاً (٣/ ٩٤) من طريق عبد الرزاق - وهو في "مصنفه" (١١/ ٢٩٣-٢٩٤) - .

٦ - إسرائيل، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي .

أخرجه ابن خزيمة .

قلت: فهذه ستة طرق، وكلهم ثقات أثبات رووه باللفظ المخالف للفظ حفص ابن غياث، فثبت وهمه فيه .

وكان يمكن أن يقال: لعل الوهم من أبي إسحاق -وهو السبيعي-؛ فإنه كان اختلط، على تدليس فيه، لولا أنه قد صرح بالتحديث في رواية شعبة الأولى عنه، ثم هو روى عنه قبل الاختلاط، فانتفى الاحتمال المذكور، ولزم الخطأ حفص بن غياث .

وإن مما يؤكد وهمه؛ أنه قد تابعه محاضر - وهو ابن المورع -، وهو ثقة من رجال مسلم قال: حدثنا الأعمش به نحوه؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده أبا سعيد الخدري .

أخرجه أبو عوانة عقب سوقه حديث شعبة، ولم يسق لفظه، وإنما قال: "بنحوه"، وأخرجه ابن خزيمة، فساق لفظه .

ومما يؤكد خطأ اللفظ المذكور ونكارته؛ أن الحديث قد جاء من طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً باللفظ المحفوظ نحوه .وقد خرجت سبعة منها في "إرواء الغليل" (٤٥٠)، اثنتان منها "الصحيحين"، وأخريان في "صحيح مسلم"، وسائرها في "مسند أحمد" وغيره .

وللحديث باللفظ الصحيح شواهد كثيرة خرجت بعضها هناك؛ من حديث جبير بن مطعم، ورفاعة بن عرابة الجهني، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ولذلك جزم ابن عبد البر في "التمهيد" (٧/ ١٢٩) بتواتره .

ونحو هذا الحديث في النكارة؛ ما أخرجه أحمد (٤/ ٢٢) من طريق علي بن زيد، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً بلفظ: "ينادي مناد كل ليلة: هل من داع فيستجاب له، هل من سائل فيعطى، هل من مستغفر فيغفر له؟ حتى ينفجر الفجر" .

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ الحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه.

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان -؛ ضعيف .

ولفظه هذا أقل نكارة من الأول؛ لأنه ليس فيه ذكر آمر ومأمور، بل قوله: "ينادي ..."؛ لا ينافي أن يكون هو الله تبارك وتعالى كما في الروايات الصحيحة، بل هذا هو الذي ثبت عن ابن جدعان نفسه في رواية عنه، أخرجها ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٨٩) من طريق حماد بن سلمة عنه .ومن هذا الوجه أخرجه أحمد، فالظاهر أن ابن جدعان - لسوء حفظه - كان الحديث عنده غير مضبوط لفظه، فكان يرويه تارة باللفظ المحفوظ، وتارة باللفظ المنكر .

ثم رأيت للحديث طريقاً آخر، خرجته في "الصحيحة" (١٠٧٣) .

واعلم أن الذي حملني على تخريج هذا الحديث في هذا الكتاب أمران اثنان:

الأول: أني رأيت الحافظ ابن حجر - عفا الله عنا وعنه - قد ساقه من الطريقين: طريق النسائي عن الأغر ...، وطريق أحمد عن عثمان بن أبي العاص؛ مُقوِّياً به تأويل بعض النفاة لنزول الرب سبحانه وتعالى تأويلاً منكراً، ينافي سياق كل الطرق الثابتة عن النبي ﷺ، فقال في "الفتح" (٣/ ٢٥): "وقد حكى أبو بكر بن فورك: أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول، أي ينزل ملكاً، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر ...وفي حديث عثمان بن أبي العاص: "ينادي مناد: هل ..." الحديث .قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني: ينزل الله إلى السماء الدنيا: فيقول: "لا يسأل عن

عبادي غيري"؛ لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور" ! كذا قال الحافظ عفا الله عنه ! فلقد سلك في كلامه هذا على الحديث مسلك أهل الأهواء والبدع من حيث الرواية والدراية .

أما الرواية؛ فإنه سكت عن إسناد الحديثين؛ مع أنه يعلم مخالفتهما للروايات الثابتة عن النبي ﷺ في نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا، وقوله هو نفسه: "هل من ..."، لما رأى أن فيهما تقوية لتأويل المبتدعة للحديث .

وأما الدراية؛ فلا يخفى ضعف بل بطلان التأويل المذكور إذا ما قورن بالروايات الصحيحة للحديث، التي منها رواية رفاعة التي أشار إليها ابن حجر، ولفظها:

«إذا مضى شطر الليل - أو قال: ثلثاه -؛ ينزل الله إلى سماء الدنيا، ثم يقول: لا أسال عن عبادي غيري: من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يدعوني فأجيبه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، حتى ينفجر الفجر» .

فكيف لا يعكر على ذلك التأويل الذي ذكره قوله في هذا الحديث: "ثم يقول: لا أسأل عن عبادي غيري" ! لأن ضمير قوله: "ثم يقول" يعود على تأويلهم، إلى الملك الذي زعموا أنه المفعول المحذوف؛ لضبطهم لفظ "ينزل" على البناء للمجهول؟! بل كيف لا ينافي هذا التأويل تمام الحديث في جميع طرقه وألفاظه التي ذكرت أن الله سبحانه هو الذي يقول: "من ذا الذي يسألني فأعطيه ...إلخ"، فهل الملك هو الذي يعطي ويستجيب الدعاء ويغفر الذنوب؟! سبحانك هذا بهتان عظيم !

ولقد أبطل التأويل المذكور شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من وجوه في كتابه "حديث النزول" (ص ٣٧-٤٢ طبع المكتب الإسلامي)، منها ما أشرت إليه من أن الملك ليس له أن يقول ما ذكرناه من الحديث، وقال شيخ الإسلام عقبه: "وهذا أيضاً مما يبطل حجة بعض الناس (كأنه يشير إلى ابن فورك)؛ فإنه احتج بما رواه النسائي في بعض طرق الحديث: «أنه يأمر منادياً فينادي»؛ فإن هذا إن كان ثابتاً عن النبي ﷺ؛ فإن الرب يقول ذلك، ويأمر منادياً بذلك، لا أن المنادي يقول: «من يدعوني فأستجيب له؟»، ومن روى عن النبي ﷺ أن المنادي يقول ذلك؛ فقد علمنا أنه يكذب على رسول الله ﷺ؛ فإنه - مع أنه خلاف اللفظ المستفيض المتواتر الذي نقلته الأمة خلفاً عن سلف - فاسد في المعقول، يعلم أنه من كذب بعض المبتدعين، كما روى بعضهم: "ينزل" بالضم، وكما قرأ بعضهم: ﴿**وكلم اللهَ موسى تكليماً**﴾[1]، ونحو ذلك من تحريفهم اللفظ والمعنى" .

قلت: فقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى شكه في ثبوت رواية النسائي هذه، فهذا الشك من الشيخ، وسكوت الحافظ عليها، مما حملني على تحقيق القول فيها؛ لأن السكوت لا يجوز، والشك يشعر بأن الشيخ لم يكن على بينة من حالها، وإلا؛ لبادر إلى إنكارها .ولم يكن به من حاجة إلى الجمع بينها وبين اللفظ المحفوظ المستفيض .

---

(1) كما في نقل الزمخشري (المعتزلي) في " كشافه " (١/ ٥٨٢).[منه].

والأمر الآخر: أن الكوثري المشهور بعدائه الشديد للسنة وأهلها؛ قد ذكر في تعليقه على "الأسماء والصفات" (ص ٤٥٠) أن الحافظ عبد الحق قد صحح الحديث بهذا اللفظ .فأحببت أن أتثبت من أمرين:

أولهما: هل هذا العزو لعبد الحق صحيح؟ فإن الكوثري لا يوثق بكثير مما ينقله؛ لأنه يدلس .

وثانيهما: إذا كان العزو صحيحاً، فهل هو مصيب فيه أم لا؟ فأقول: أما الأمر الثاني؛ فقد سبق بيانه بما لا تراه في غير هذا الموضع، وعرفت أن الحديث بهذا اللفظ منكر لا يصح.

وأما الأمر الأول؛ فقد تبين لي أن العزو لا يصح أيضاً، إلا بشيء من الغفلة أو التدليس، وإليك البيان:

اعلم أن الحديث أورده الحافظ عبد الحق في "أحكامه" [1]، ومنه عرفت إسناده كما سبق، فتمكنت بذلك من دراسته والكشف عن علته، ومن المعروف عند المشتغلين بالحديث - ومنهم الكوثري - أن الحديث الذي يورده عبد الحق في كتابه المذكور ساكتاً عليه فهو صحيح عنده؛ كما نص عليه، استجاز الكوثري أن يعزو إليه تصحيحه إياه، فغفل -

(1) منه نسخة في " الظاهرية " لكن عنوانها: " الأحكام الكبرى "، وهي عندي " الوسطى"؛ لأنها مجردة الأسانيد، أما " الكبرى "؛ ففيها الأسانيد من مسلم والدراقطني وغيرهما من المخرجين منهم إلى النبي ص، يثبتها المؤلف كما وقعت في كتبهم .ولا مجال للقول الآن بأكثر من هذا.[منه]

وهذا ليس بعيداً عنه -، أو دلس - وهذا ما عهدناه منه غير مرة -، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فإن القاعدة المذكورة ليست على إطلاقها عند الحافظ الإشبيلي؛ فقد قال بعد ما نقلته عنه: "والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له، أو أشتغل به، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة، فذكرته منها، وربما بينته" .

قلت: فأفاد بهذا النص، أنه قد يذكر الحديث المعلول؛ ولا يبين علته إلا نادراً وفي حالة واحدة، وهي حين يكون من طريق واحدة وإسناد واحد فيذكره، ولا يبين علته، وقد يبين .فإذن؛ سوقه الحديث بإسناده عند مخرجه إشارة منه إلى أنه معلول، وهذا هو بعينه ما صنعه الحافظ الإشبيلي رحمه الله؛ فإنه ساق الحديث بإسناده عند النسائي كما تقدم، فكان ذلك دليلاً واضحاً عند العارفين باصطلاحه أنه معلول عنده، وذلك ينافي الصحة، لا سيما وقد أتبعه بسوقه لرواية مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ المحفوظ .فلو لم يذكر الحافظ هذا الاصطلاح في المقدمة؛ لكان سوقه حديث النسائي بإسناده وحديث مسلم بدون إسناده؛ أوضح إشارة للعاقل اللبيب أن الإسناد علة، فتنبه لها[1] .فكيف وهو قد لفت النظر إلى هذا تصريحاً في المقدمة؟!! فتجاهل هذا كله

(1) قلت: وهذا ما صنعه الحافظ في " مختصر الأحكام " (ق ٦٠/ ٢) فإنه ساق الحديث بإسناد النسائي على خلاف عادته، ثم ساق حديث مسلم. ويؤكد لك ما ذكرته أن الحافظ في كتابه الثالث: " التهجد " (ق ١٢٩/ ٢) حذف هذا الحديث المعلول، مع أنه ساق اللفظ المحفوظ بأربع روايات عند مسلم .[منه].

الكوثري، وعزا إلى الحافظ تصحيحه للحديث، وليس كذلك، بل هو عنده معلول، كما بينت، وكشفنا لك عن العلة فيما سبق من هذا التخريج .والله تعالى هو الموفق لا رب سواه .

ثم اعلم أن نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة، هو صفة من صفات أفعاله عز وجل؛ كاستوائه على عرشه، ومجيئه يوم القيامة، الثابتين في نصوص القرآن الكريم، يجب الإيمان والإذعان له على ما يليق بذاته تعالى؛ دون تعطيل أو تشبيه؛ إذ الصفة يقال فيها ما يقال في ذاته تعالى؛ فكما أننا نؤمن بذاته دون أن نكيفها، فكذلك نؤمن بصفاته كلها - ومنها النزول وغيره - دون أن نكفيها، فمن نفى نزوله تعالى حقيقة على ما يليق به بطريق التأويل؛ لزمه أن ينفي وجود ذات الله تعالى بنفس الطريق، وإلا؛ فهو متناقض؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في عديد من كتبه مثل "شرح حديث النزول"، و"التدمرية"، و"الحموية" ونحوها .

ويعجبني بهذه المناسبة ما ذكره البيهقي في "الأسماء" (ص ٤٥٣) بعد أن روى عن عبد الله بن المبارك أنه سئل: كيف ينزل؟ قال: ينزل كما يشاء .قال: قال أبو سليمان رحمه الله (يعني الخطابي):

"وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما شاهده من النزول؛ الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام؛ فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن

قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم، واستجابته دعاءهم، ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية؛ ولا على أفعاله كمية .سبحانه ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾ قال: وهذا من العلم الذي أُمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه .ذكره الله في كتابه فقال: ﴿**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات**...﴾ الآية؛ فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله**﴾، وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: ﴿**آمنا به كل من عند ربنا**﴾. وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن؛ كقوله عز وجل: ﴿**هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر**﴾، وقوله: ﴿**وجاء ربك والملك صفاً صفاً**﴾، والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه" .

إذا عرفت هذا؛ فعليك بطريقة السلف؛ فإنها أعلم وأحكم وأسلم، ودع طريقة التأويل التي عليها الخلف الذين زعموا: "أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم"؛ فإنه باطل من القول، وفيه ما لا يخفى من نسبة الجهل إلى السلف، والعلم إلى الخلف !! وسبحان الله كيف يصدر مثل هذا القول ممن يؤمن بفضائل السلف التي لا تخفى على أحد، وراجع بيان بطلان هذا القول في كتب ابن تيمية، أو في مقدمتي لـ "مختصر العلو للعلي العظيم" للحافظ الذهبي؛ باختصاري وتقدمتي التي أنا على وشك الانتهاء منها بفضله تعالى وكرمه .

ثم طبع والحمد لله سنة (١٤٠١) في المكتب الإسلامي ببيروت .

(تنبيه): علق الدكتور فاروق حمادة على الحديث في "عمل اليوم والليلة" (ص ٣٤٠)، فقال: "وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" ١١/ ٤٤٤" .

وهذا التخريج؛ تعليقه على هذا الحديث المنكر، وهو خطأ محض - وأرجو أن لا يكون مقصوداً وتدليساً من هذا الدكتور - وذلك؛ لأن الحديث المشار إليه في "المصنف" من طريق ابن شهاب الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن والأغر أبو عبد الله صاحبا أبي هريرة: أن أبا هريرة أخبرهما، عن رسول الله ﷺ قال: ...فذكر الحديث باللفظ المحفوظ في "الصحيحين" وغيرهما، كما سبقت الإشارة إليه، وهو المخرج في "الإرواء" بالرقم المذكور آنفاً من الطريق الأولى عن أبي هريرة عن ابن شهاب به؛ إلا أنه لم يذكر في سنده أبا سعيد الخدري (ج ٢/ ١٩٥-١٩٦) .فهذا لفظ وطريق غير لفظ وطريق حديث الترجمة، فهل خفي ذلك على الدكتور، أم تجاهله لغاية في نفسه ! أرجو أن يكون الأمر الأول، ولكن كيف يمكن هذا وهو قد علق أيضاً على اللفظ المحفوظ عن الزهري وقد أخرجه النسائي أيضاً برقم (٤٨٠)؛ فقال الدكتور:

"هذه الرواية موافقة لمسلم والبخاري وعبد الرزاق في "المصنف" ١٠/ ٤٤٤" .

فكيف يصح عزو اللفظ المنكر واللفظ المحفوظ مع اختلاف إسناديهما إلى "مُصنف عبد الرزاق"؛ وهو إنما رواه بالسند الصحيح باللفظ المحفوظ، وهل يمكن أن يخفى هذا على الدكتور؟! .

وأريد هنا - أيضاً - أن أكشف عن تدجيل أحد المعلقين على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه"؛ وهو الذي لقبه أحدهم بحق بـ "السخاف"؛ فإنه تجاهل الطرق المتواترة في "الصحيحين" وغيرهما؛ المتفقة على أن الله عز وجل هو الذي ينزل، وهو الذي يقول: "من يدعوني ..من يستغفرني ..من يسألني"؛ فعطل هذه الدلالة القاطعة الصريحة بقوله (ص ١٩٢): "إن المراد بالحديث أن الله ينزل ملكاً !" تقليداً منه لابن حجر في "الفتح" (٣/ ٣٠)، وقوى ذلك برواية النسائي المنكرة هذه، ولو أن هذا المتجاهل اكتفى في التقليد على ما في "الفتح"؛ لهان الأمر بعض الشيء، ولكنه أخذ يرد علي بالباطل تضعيفي لرواية النسائي هذه؛ بتحريفه لكلامي أولاً، وبالافتراء علي ثانياً؛ فاسمع إليه كيف يقول:

"وقد زعم أن حفص بن غياث تغير حفظه قليلاً" .فأقول غاضاً النظر عن مناقشته في قوله: "زعم" !

أولاً: قوله: "رواية حفص عن الأعمش كانت في كتاب .." إلخ .تدليس خبيث على القراء، وكذب على الحافظ المزي والحافظ العسقلاني؛ فإن الذي في "تهذيبيهما": "أنه كان عند عمر بن حفص

كتاب أبيه عن الأعمش" ! فهذا شيء، وكون حديثه هذا المنكر كان في كتابه شيء آخر، كما لا يخفى على القراء .

ثانياً: قوله: "فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه" !

فأقول: يلاحظ أنه بتغيير لفظة "الاختلاط" مكان قولي: "تغير"، يدل على شيئين أحلاهما مر:

الأول: أنه لا يفرق بين اللفظين، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، وهذا هو اللائق بجهله وتعلقه بهذا العلم !! والواقع أن التغير ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به؛ إلا عند الترجيح كما هنا، وأما من وصف بالاختلاط؛ فحديثه ضعيف؛ إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط .

والآخر: أنه تعمد التغيير المذكور تضليلاً وتمهيداً للاعتذار عن قوله: "على تسليم وقوعه" !

فإذا تنبه لتلاعبه بالألفاظ وقيل له: كيف تنكر تغيره وفي "التهذيبين" نقول صريحة عن الأئمة بوصفه بذلك؟ أجاب: بأنني عنيت الاختلاط وهذا غير مسلم به ! وإذا قيل له: البحث في التغير - وهذا مما يمكن إنكاره -؛ قال: قد أجبت عنه بأن الحديث في كتاب حفص !! وقد يبدو أن هذا الكلام فيه تكلف ظاهر في تأويل تغييره المذكور، فأقول: هو كذلك، ولكنه لا بد من هذا عند افتراض أنه تعمد التغيير، وإلا؛ فالاحتمال أنه أتي من قبل جهله هو الوجه .

رابعاً: لو فرض أن حفص بن غياث لم يُرْمَ بالتغير وكان كسائر الثقات الذين لم يرموا بجرح مطلقاً؛ فحينئذ يرد حديثه هذا بالشذوذ؛ لمخالفته لأولئك الثقات الستة الذين رووه بنسبة النزول إلى الله صراحة، وقوله عز وجل: "من يدعوني ..من يستغفرني .." إلخ .

راجع: "تفسير القرطبي" (٤ / ٣٩)، و"أقاويل الثقات" (ص ٢٠٥) .

"الضعيفة"(٨/٣٥٥-٣٦٧).

[٥] باب منه

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ينزل ربنا عز وجل كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول فيقول: أنا الملك من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟ فلا يزال كذلك».

(أخرجه مسلم).

[قال الإمام]:

قلت: اشتهر تأويل هذا الحديث عند نفاة الصفات، بأن المراد بالنزول نزول أمر الله تعالى ورحمته، ومع أن هذا التأويل باطل من وجوه كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: " شرح حديث النزول" من ذلك سياق الحديث، فإن قوله: أنا الملك...الخ..صريح في أن الله تعالى هو الذي ينزل.

قال شيخ الإسلام (ص ٣٦): " وقد سُئِلَ بعض أئمة نفاة العلو عن النزول فقال: ينزل أمره، فقال له السائل: فممن ينزل؟ إن عندك فوق العالم شيء فممن ينزل الأمر؟ من العدم الحض؟ فبهت ".

ومن أغرب التأويلات التي رأيتها لبعض النفاة قول الشيخ" أبو زهرة " في " المذاهب الإسلامية" (ص ٣٢٥): " ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه تعالى" !!! فعلى هذا التأويل فحساب

الله يقرب كل ليلة، ثم لا حساب ! فلا نزول حتى على هذا التأويل .وهكذا يكون التعطيل للنصوص وإنكار معانيها الحقيقية اللائقة به تعالى...

"مختصر العلو"(ص ١١٥ – ١١٦) .

[٦] باب إثبات صفة النزول والرد على من تأولها بالزوال أو الانتقال

[روي عن النبي ﷺ أنه قال]:

«لا تَتَفَكَّروا في الله، فإنه لا مِثْلَ له، ولا شَبِيْهَ ولا نظيرَ، ولا تَضْربوا لله الأمثالَ، ولا تَصِفوه بالزَّوالِ، فإنه بكل مكانٍ».

(موضوع) .

[قال الإمام]:

قال الربيع في مسنده (٣/٢١٧): وبلغنا عن أبان بن [أبي] عياش عن أنس بن مالك قال: خرج النبي ﷺ على قوم جلوس، فقال ما أجلسكم؟ فقالوا:نتفكر في الله، فقال ﷺ : ...فذكره.قلت وهذا موضوع، آفته أبان بن [أبي] عياش، وهو متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - .وجملة التفكر قد رويت من طرق أخرى، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة الحسن، ولذلك خرجته في "الصحيحة" (١٧٨٨) .

وأما سائر هذا الحديث وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة، وهي من وضع الجهمية والمعطلة لصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند السلف، ويعبرون عن المجيء المصرح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي ﷺ بالزوال - كما في هذا الحديث -،

أو الانتقال- كما يفعل ابن الجوزي وغيره -، ثم يقولون: هذا من صفات المخلوقات، فلا يجوز وصف الله بذلك! والحقيقة أن المجيء والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا، وهو صفة لله، وصف بها نفسه، نصفه بها دون تشبيه ولا تعطيل، ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾، فهم وقعوا حين عبَّروا بما تقدم في التشبيه، ففرُّوا منه إلى التعطيل.

"الضعيفة"(١٣/٢/٧٣٤-٧٣٥).

[٧] باب بيان ضعف رواية لحديث النزول يُسْتَدَلُّ بها على تأويل صفة النزول

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«(ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له». رواه البخاري

[قال الإمام]:

تأوله الحافظ تبعا للجمهور بنزول أمره أو مَلَك ينادي بذلك، وقواه برواية النسائي للحديث بلفظ:"إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر مناديًا يقول:هل من داع فيستجاب له" الحديث.

وسكت الحافظ عنه فأوهم ثبوته، وليس كذلك، بل هو شاذ منكر، تفرد بهذا اللفظ حفص بن غياث دون سائر الرواة الذين رووه عن أبي هريرة من نحو سبع طرق بأسانيد صحيحة عنه، بلفظ الكتاب ونحوه، المصرح بأن الله هو الذي يقول:"هل من داع.."إلخ، وليس الملَك، وفيه من جميع الطرق التصريح بنزول الله تعالى، وهذا ما لم يتعرض له حفص، وكذلك ثبوت النزول وقول الرب ما ذكرنا في كل طرق الحديث عن غير

أبي هريرة من الصحابة، حتى بلغ ذلك مبلغ التواتر.وقد حققت الكلام على هذه الخلاصة في "الأحاديث الضعيفة"(٣٨٩٨).

"مختصر صحيح البخاري"(١/٣٣٩).

[٨] باب هل يلزم من نزوله تعالى خلو العرش منه؟

[عن]علي بن خشرم حدثنا إسحاق قال: دخلت على ابن طاهر، فقال: ما هذه الأحاديث يروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام.فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم.قلت: فَلِمَ تتكلم في هذا؟

(إسناده صحيح)

[قال الإمام]:

(فائدة): في قول إسحاق رحمه الله تعالى: "يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش" إشارة منه إلى تحقيق أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوق، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا دون أن يخلو منه العرش ويصير العرش فوقه، وهذا مستحيل بالنسبة لنزول المخلوق الذي يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر، وهذا الذي أشار إليه إسحاق هو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه تعالى لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو الصواب، فراجع بسط ذلك في كتابه "شرح حديث النزول" (ص٤٢ – ٥٩).

" مختصر العلو"(ص١٩٢ –١٩٣).

[٩] باب كيف ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل مع أن الثلث الأخير يتغير من مكان إلى مكان؟

سؤال: شيخ، لو سمحت شرح حديث النزول مع الإشارة إلى أن ثلث الليل ااا الأخير يتغير من منطقة إلى منطقة.

الشيخ: هذا سؤال أخي قائم على المادة وما يشكل على المادة لا يشكل على خالق المادة، والآن هذا السؤال أنا أقول دائماً أبداً: هل يمكن لعالم مهما أوتي علماً وفطنة إنه يكون أربعة خمسة الآن بيتكلموا معي أو مع ذاك العالم الذي أنا خيلت لكم إياه آنفاً، بيفهم من هون، وبيفهم من هون، وبيعطي جواب لهذا وبيعطي جواب، ممكن هذا؟ سؤالك يشبه هذا؛ لأنه سؤالك عن الخالق، خالق المادة فلا يقاس الخالق على المخلوق، ولا تجري على الخالق أحكام المخلوق حتى أنت تقول: هذا إشكال، صحيح أنه ثلث الليل كل لحظة في ثلث ليل، مو بس يعني نستطيع أن نقسم الكرة الأرضية أربعة أقسام مثلاً، مثل ما بيقولوا بالنسبة لطلوع الشمس وغروبها: كل لحظة في طلوع، كل لحظة في غروب صح؟

الملقي: نعم.

الشيخ: طيب، لكن علام الغيوب، هاللي هو نظم هذا الكون، وأخبرنا أنه ينزل في كل ليلة هو بيعرف يُدِّبر حاله يا جماعة هه.

مداخلة: ههه.

الشيخ: فليش شايلين هم انتو، سبحان الله.

"الهدى والنور" (٥١٨/ ٥٣: ٥٦: ٠٠)

[١٠] باب هل يدوم النزول الإلهي إلى صلاة الصبح أم إلى طلوع الفجر؟

[قال سيد سابق في فقه السنة]: " ..النزول الإلهي هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح أو إلى طلوع الفجر؟ وقد ورد فيه هذا وهذا "

[قال الإمام معلقًا]:

يعني بـ" النزول الإلهي " قوله ﷺ: «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له؟».

وهو حديث صحيح متواتر جاء عن جمع من الصحابة خرَّجت قسمًا طيبًا منها في " الإرواء " (٤٥٠) و" صحيح أبي داود " (١١١٨) زاد بعضهم: "حتى ينفجر (وفي رواية: يطلع) الفجر "

وقد كنت قلت في " التعليقات الجياد على زاد المعاد ": " لكن معظم الرواة اتفقوا على أنه يدوم إلى طلوع الفجر كما قال الحافظ في " الفتح " (٣/ ٢٤) وأما دوامه إلى صلاة الفجر فلم أجد رواية صريحة تؤيد ذلك نعم في رواية للنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ: " حتى ترجل الشمس " فهي تتضمن ما ذكره المصنف (أي ابن القيم) لكنها رواية شاذة كما قال الحافظ ".

وأقول الآن: لعل الخطأ فيها من محمد بن إسماعيل بن أبي فديك فإنه عند النسائي في " عمل اليوم والليلة " (رقم ٤٨٦) وابن خزيمة في " التوحيد " (ص٨٦ - ٨٧) من طريقه: حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن نافع ابن جبير عن أبي هريرة فإن ابن أبي فديك وإن كان ثقة محتجا به في " الصحيحين " فقد قال فيه ابن سعد: " كان كثير الحديث وليس بحجة " ومن المحتمل أن يكون الخطأ من شيخه القاسم بن عباس فإنه مع كونه ثقة من رجال مسلم أيضًا فقد لينه محمد ابن البرقي الحافظ وقال ابن المديني: " مجهول " كما في " الميزان".

ولعل هذا هو الأقرب فقد خالفه عمرو بن دينار - وهو الثقة الثبت - إسنادًا ومتنًا فقال عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعا بلفظ: "حتى يطلع الفجر". أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد " (ص ٨٨) وأحمد (٤/ ٨١) وغيرهما وهو مخرج في كتابي " ظلال الجنة في تخريج السنة " (٥٠٧) ثم وجدت روايتين أخريين: الأولى: بلفظ: " حتى تطلع الشمس ". أخرجه ابن خزيمة أيضا من طريق إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص رفعه.

قلت: وهذا مع كونه مرسلاً فهو ضعيف من أجل إبراهيم هذا وهو ابن مسلم.

قال الحافظ في " التقريب ": "لين الحديث رفع موقوفات".

والأخرى بلفظ: "حتى يطلع الفجر أو ينصرف القارئ من صلاة الفجر".

أخرجه الدارمي (٣٤٦ - ٣٤٧) وابن خزيمة وأحمد (٢/ ٥٠٤) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قلت: وهذا مع كونه قد شك فيه الراوي فهو مما لا قيمة له فكيف ومحمد ابن عمرو فيه كلام من قبل حفظه فكيف وقد خالفه الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بلفظ: " حتى الفجر "

بغير شك.

رواه مسلم وغيره.

وبالجملة فلا يصح في الحديث إلا هذا اللفظ الأخير وعليه كل الروايات الصحيحة فيه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

"تمام المنة"(ص١٨٢-١٨٤).

[١١] باب ذكر مرجع مهم حول صفة النزول

[قال الإمام]:

كتاب «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية،..أفاض [فيه] في بيان ما يجب على المسلم اعتقاده في صفة النزول الإلهي .

"صحيح الكلم الطيب(ص ٤٣).

الفهرس

رسالة في النزول الالهي ٢
[١] باب إثبات صفة النزول ٣
[٢] باب أحاديث النزول متواترة..... ٥
[٣] باب حديث النزول متواتر..... ٦
[٤] باب إثبات النزول الإلهي والرد على شبهات حول حديث النزول ٧
[٥] باب منه ٢٢
[٦] باب إثبات صفة النزول والرد على من تأولها بالزوال أو الانتقال ٢٤
[٧] باب بيان ضعف رواية لحديث النزول يُسْتَدَلُّ بها على تأويل صفة النزول ٢٦
[٨] باب هل يلزم من نزوله تعالى خلو العرش منه؟ ٢٨
[٩] باب كيف ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل مع أن الثلث الأخير يتغير من مكان إلى مكان؟ ٢٩
[١٠] باب هل يدوم النزول الإلهي إلى صلاة الصبح أم إلى طلوع الفجر؟ ٣١
[١١] باب ذكر مرجع مهم حول صفة النزول..... ٣٤
الفهرس ٣٥